آثار الذنوب والمعاصي

تعرف أيها الإخوة أننا أصبنا في هذه الأمانة بهذه المصيبة التي هي تأخر المطر وجذب البلاد، ونعرف أنه ليس بخلا من الله عز وجل؛ فإله تعالى هو الكريم، وليس قلة ما عنده؛ بل هو الغني، ولكن ما أصابنا إلا بسببنا، ما أصابنا إلا بذنوب أقرتفناها، فتوبت إلى الله تعالى، وتواظب على طاعته سبحانه، وتقوم بما يجب علينا من حقه حتى يرحمنا، وحتى يزيل ما بنا من الشدة ومن القحط والجفاف، ويعيد لنا ما كان عليه أبائنا وأسلافنا من السعة، ومن الرفاهية، ومن الخير، ومن النعم الظاهرة والباطنة. فإله تعالى غفور رحيم، وقد أخبر بأنه سبحانه أنه رحيم بعباده: { تَتَجَافَى جُنُودُهُ إِلَىٰ أَمَا الْقَوْمَ الرَّجِيمِ } وأخبر أيضا بأن ما يصيب الإنسان فإنما هو من سيئات أقرتها، كما قال تعالى: { وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ } وأخبر بأنه لو تعامل العباد بما يستحقونه لعجل لهم العذاب، يقول تعالى: { وَرَبُّكَ الْعَظِيمُ ذُو الرَّحْمَةِ ذُو الْبِرَّةِ الَّذِي يُوَفِّي الْوَعْدَ إِذَا عَاهَدَ } أي: لو يعاملهم بما يستحقونه من السيئات، وأما عولوه من المخالفات؛ لأهلكهم ولعقبيهم، ولعاقبهم العقوبة التي تقضي على معنوياتهم، وتقضي على حياتهم، ولكنه سبحانه يعفو عن كثير ويتجاوز، فإذا تابوا إلى الله تعالى وأتابوا رحمتهم وأغاثهم، وأزال ما هم فيه من التنداد ومن التفتاد ومن المصائب ونحوها. تكفي بهذا لتشغل الباقي في الأسئلة. بسم الله الرحمن الرحيم عموما أكثر الأسئلة مكررة، وبعضها يكفي لها إجابة من أحد طلاب العلم، وبعضها قد بين في خطب الجمعة أو المحاضرات الماضية، ولأن الأسئلة أكثر مما يتصور، فسنختار المهم منها وما يتعلق بالعقيدة والدعوة إلى الله. سن: السؤال الأول يا شيخنا يقول: بعض الإخوة الشباب حاملو الشريعة ومن في حكمهم يتكفون على أنفسهم؛ أحدهم يؤدي الفرائض فقط؛ ولكنه لا يدعو إلى الله تعالى؛ لا بلسان ولا بعمل ولا بما، ولا يكون قوفا صالحا، فما توجيه فضيلتكم ورأيكم في مثل هذا؟ عسى ألا يكونوا من الموجدون إن شاء الله؛ نق: إن شاء الله - إن الإخوة الحاضرين أنهم من أهل الخير، ومن أهل العلم، ومن أهل العمل، ونوصيهم لإخوانهم أو لمعارفهم الذين اتصفوا بهذه الصفة المذكورة في السؤال أن ينهههم إلى أنهم عمل على خط، وأن واجبه عليهم أن يؤديوا زكاة العلم الذي تعلموه، فإنهم قد حملوا علما كبيرا أو عظيما، فلا يحق لهم أن يكتفوا، ولا يحق لهم أن يسكتوا على ما هم عليه؛ على ما علمهم الله، فإن ذلك من كتمان العلم الذي توعدهم الله تعالى عليه بعباد شديد. وكذلك أيضا من تغيير الشرع الذي ذم الله تعالى به اليهود في قوله: { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } فالذين يكتفون الحق وهم يعلمون يعاقبون بمثل ما عاقب به اليهود من اللعن ومن الطرد والإبعاد عن رحمة الله؛ فحزروهم ومرهقهم بأن يأمروا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، ويعلموا مما علمهم الله تعالى، ويطبقوا ما علموه؛ العلم الذي تعلموه لا بد أن يعملوا به وأن يظهره، فإذا لم يعملوا به اعتبروا من علم ولم يعمل، وعاقوبته أشد من الجاهل؛ الذين يعلمون ولا يعملون، فينهبوا إخوانكم، وينبوا لهم الحق لعلمهم يتقون. سن: سؤال: إمام المسجد ما هو دوره المسجد من إمام المسجد؟ وما المطلوب منه في التعاون مع الجهات الرسمية المنظمة للدعوة في منطقتة؟ وإذا كان خطيب المسجد لا يصلي بالجماعة بقية الفروض وهو يستلم راتباً آخر الشهر فهل من توجيه لذلك جزاكم الله خيراً؟ الغاية والجهات الرسمية المنظمة للدعوة في الركعات ثم ينصرف إلى منزله؛ بل إن عليه مسؤولية، وذلك لأنه يعتبر من حملة العلم؛ لأنه لا يعين إماماً إلا بعد أن يكون من أهل القرآن، ومن أهل الفقه في العبادة، وبالأخص الفقه في الصلاة؛ لذلك يكون عليه مسؤولية، فعليه أن ينظر في أهل المسجد، وينبه على من يتكاسل، ويعمل بمن يتخلف، ويسأل من غاب عن الصلاة، ويأمر بالخير، ويتعاون أيضا مع أهل الهيئات وأهل الدعوة وأهل الإرشاد، ويخبرهم بأن عنده من المتكاسلين خمسة أو عشرة أو واحد، ويتعاون معهم في إخبارهم بمن له عذر أو له عذر؛ فبذلك يكون قد قام بهذا الواجب. فإما إذا علم بأن ما من جماعة مسجده من لا يصلي في الصلاة، أو علم أن منهم من يصلي أحيانا ويترك الصلاة أحيانا وسكت عنه؛ فإنه يعتبر آمنا. ورد في حديث أن الجار يتعلق بجاره يوم القيامة يقول: يا رب هذا خانني. فيقول: والله ما خنته في أهل ولا مال. فيقول: صدق؛ ولكنه رأي على منكر ولم ينهه عنه. يشاركه في إثم، يشاركه في الوزر. كذلك أيضا الذين يعينون خطيباً؛ إذا كان خطيباً فقط لم يطلب منه إلا إلقاء الخطبة؛ فعليه أن يلقها، وأن يستعد لإلقائها، وأن يعالج مشاكل أهل الحي وجماعة المسجد، وأن ينصحهم، وتشتمل خطبه على الأشياء التي تغيب وتفتق، أما إذا كان إماماً للمسجد وخطيباً فلا يجوز له الاقتصار على إلقاء الخطبة دون الإمامة، فإن شق عليه فإن عليه أن يوكل من يقوم بالإمامة، ويكون ذلك الإمام له أيضا حق من هذه المصايف التي جعلت لهذا المسجد. سن: سؤال يقول: ركن سب الرسول - صلى الله عليه وسلم - فهل له من توبة وقدمه الله مسية الله ومسية نبيه تعتبر كفرة؛ بعض العلماء يقول: إنه ليس له توبة، وأنه يقتل، وأنه يخرج من الإسلام؛ ولكن لعله إذا كان ذلك عن تقليد أو عن جهل مفرط أو عن نوح ذلك أنه إذا تاب توبة نصوحا واستغفر ربه، ورأى آثار التوبة عليه، ورأى ما منه الخوف والخشية، وكثرة الأعمال الصالحة، ومواظبته على الصلوات، وكثرة تلاوته للقرآن، وحزته على ما مضى منه؛ أن ذلك يدرا عنه العقوبة وأنها تقبل. سن: قامت الجهات المسئولة -وقفاً الله تعالى- في منطقتنا -ولله الحمد- بتحديد المهور بأربعين ألف ريال، وطالبت مازوني الأنكحة بأخذ اليمين على المتزوج وولي الزوجة، فما توجيه فضيلتكم لمأزوني الأنكحة الذين لا يطبقون هذا النظام، مما جعل بعض الأولياء يتهربون ويطلبون وضاربهون من زواجهم؟ وما توجيهكم للآباء بالتعاون في مثل هذا، وللحد من الإسراف والمغالة؟ بل يرد تحديد شرعي لقليل المهر أو لكثيره؛ بل هذا باطل للعادات، والعلة التي جعلت كاهل المتزوج، فإذا انفتحت الأسرة على القبيلة على تحديدها بشيء محدد اتفقوا عليه فإن ذلك من التعاون على الخير، فعليه أن يطبقوا ذلك، ويتعاونوا أحداً من أن يزيد على ذلك رفقا بأفرادهم، ورفقا بمواطنيهم، ولهم أن يهجروا ذلك الذي خالفهم، أو أن يعاقبوه بما يكون زاجراً له؛ حتى تكون هذه العادات متبعة ليس فيها ضرر، مع أنه لا يلزم المأزونين تطبيق ذلك؛ لأنه لم يكن هناك دليل شرعي على هذا التحديد بقليل أو بكثير، ولكن ذلك راجع إلى الأسر وإلى القبائل... إذا كان صادراً فيمكن أنه معتمد على تحديد في جهة معينة أو نحو ذلك، ولا شك قد تكلم فيه المشايخ المتقدمون في عهد الشيخ محمد بن إبراهيم وأكأنهم أتروا على من يبالغ، ولكنهم لم يتجرؤوا على تطبيق ذلك لعدم الدليل الذي يقضي بالتحديد، ولما ورد في القرآن من قول الله تعالى: { وَأَنْتُمْ إِخْوَانُهُمْ قِطَارًا } ونحو ذلك من الآيات؛ ولكن ذلك يكون اتفاقاً بين الأسر وبين القبائل، فهم الذين يأمركم أن يعاقبوا من يخالفهم. سن: نامل منكم بيان حكم الحلف بغير الله كالحلف بالطلاق والحرام، وما هو الواجب على من وقع في ذلك؟ الحلف بغير الله إذا كان بلفظ الحلف كقوله: والنبى أو بالنبي أو بأبي أو بشرفي فإن هذا شرك؛ { من حلف بغير الله فقد أشرك }؛ وإن كان من الشرك الأصغر. وأما تأكيد الأمور بمثل: علي الحرام، أو حرام علي ما أكلم فلان، أو علي الطلاق إن كلمته، فهذا عدوه أيضاً من التأكيد، وجعله من اليمين؛ أنه ما قصد إلا اليمين، فنهي عن استعمال ذلك؛ لأن كثيراً من العلماء جعلوه طلاقاً، والتموه بكفارة الظاهر إذا كان بلفظ التحريم، والتموه بالطلاق إذا كان بلفظ الطلاق، فينتهي المسلم عن الأشياء التي توقعه في حرام أو في شبه الحرام. سن: ينتشر بين الناس رجالاتهم ونسائهم وأطفالهم الأذى والسب، وممنه الدعاء بالجن كقول الإنسان: خذوه أو أطيروا به وكذا وفيها هي كفارة من وقع في ذلك؛ إنما أنها منتشرة انتشاراً كبيراً؛ لا شك أن هذا دعاء لمخلوق، لا شك أن هذا دعاء لمخلوق، لأن من دعا على الله تعالى فقد أشرك، قال تعالى: { وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ } فنقول: لا يجوز مثل هذا، من رأتموه أو سمعتموه يقول لمن يخاصمه أو لمن غضب عليه؛ خذوه، أو اقلطوه، أو احرقوه، أو أطيروا به، أو اقلطوه، أو ما أشبه ذلك، وهو يخاطب الغائبين من الجن أو الشياطين أو المردة؛ فإنه قد دعا غير الله، فعليه التوبة والاستغفار. سن: يقول بعض الناس: مهوب إن شاء الله. فهل هذه الكلمة شرك أم لا؟ كلمة مستبشعة مستنكرة، كأنهم يقصدون خيراً، إذا قال الإنسان: لعل أو يمكن أن يحدث حادث بفلان، أو يحدث انقلاب في هذه السيارة، أو يمكن أن تعطل. فيقول الآخر: مهوب إن شاء الله؛ يعني: مهوب هذا الفعل حاصل إن شاء الله. لا بأس حيث أسند الأمر إلى من شئتة الله؛ ولكن الأولى أن يأتي بعبارة غير هذه العبارة، كقوله: عسى أن لا يكون، أو لا يكون ذلك إن شاء الله، أو ما أشبهه. سن: ما حكم الشغار إذا كان المهر من الطرفين، وإذا تزوج أحد الباشغار هل يكون مذبذباً؟ وما هو الحل؟ الشغار في الأصل هو أن تزوجه هذا على أن يزوجه الآخر وليس هناك صداق؛ بأن يقول: زوجني وأزوجك، ولا تدفع ولا أدفع؛ بل تكون هذه بدل هذه. كأنها مبادلة، أو: زوج ابني وأزوج ابنتك. فيكون ذلك مبادلة؛ فهذا أيضاً لا يجوز، وذلك لما فيه من ظلم المرأة والمرأتين؛ حيث لم يدفع لها شيء مما يسمى لها، ومما هو ملك لها وهو الصداق، وألحق به كثير من العلماء إذا كان هناك صداق ولكن هناك إكراه بأن يقول: لا أزوجك إلا إذا زوجتني، وأزوجك وأدفع. ثم تكون إحدى البنيتين مكروهة مغصوبة، أو الائتنان مغصوبتان، هذا غضب ابنته لأجل مصلحتها حتى يحصل له التزوج، والآحر كذلك غضبها وأكرهها لأجل أن يحصل له التزوج، فيكون في ذلك ظلم، لا يجوز إذا كان تحتشار، لا تزوج إلا بإذنها ويرضاها بكرة أو نهيها، قال صلى الله عليه وسلم: { لا تنكح الأنتب حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن } فإذا كان فيه إكراه فإنه لا يجوز. وكذلك إذا كان فيه نقض في المهر بأن كانت تستنكح -مثلاً- مبرعا أثناء، ولأجل هذه المبادلة ما دفع لها إلا عشرة أو خمسة عشر؛ فإن في هذا -أيضاً- ظلماً لها لأجل المبادلة، فإما إذا كانتا متراضيتين، ودفع لكل واحدة منهما مهرها كاملاً، ولم يكن هناك إكراه، ولم يكن هناك -مثلاً- اشتراط؛ أن لا أزوجك إلا إذا زوجتني، ورضي كل منهما بتزوج الآخر؛ فإن ذلك جائز، وعلامة ذلك أنه إذا نشرت زوجته وعصت، وبنته موافقة وراضية، لا يكره ابنته على الشغار؛ أما إذا نشرت امرأته فذهب إلى بنته وأخذها، وقال: اعصي لهم كما عصت بنتهم، فإن هذا ظلم فلا يجوز ذلك. سن: انتشر في هذه القرية منكر عجيب وسبب من أسباب دمار المجتمع والبيوت، ألا وهو الدش، تأمل منكم بيان خطره وحكم الله فيه، وحكم الله ورسوله في أولياء البيوت الذين ينتشرون هذه العفوش؟ هي مصيبة عظيمة في هذه البلاد وفي غيرها؛ في المدن الكبيرة والصغيرة، وحتى عند الفقراء والضعفاء يستبدن أحدهم حتى يدخله، وحتى ينصب له هذه الأنصبة، ولا شك أنه منكر كبير، وأنه وسيلة إلى الفساد وإلى المنكرات، وإلى إفساد المجتمعات، وإفساد الشباب، فقد سبب كثيراً من فعل الفواحش؛ فالإناث اللاتي ينظرن إلى هذه الفواحش التي تعرض فيهن؛ من رؤية المرأة عارية، ورؤية الرجل يرضعها أو يجامعها أمام الناظرين. لا شك أنها من الدوافع تدفع الشباب -مثلاً- إلى فعل الفواحش، إلى فاحشة الزنا، وإلى فاحشة اللواط؛ حتى مع بعض الإخوة وبين الأخ وأخته، كما حصل ذلك كثيراً؛ فنقول: اربعوا على أنفسكم، توبوا إلى الله توبة صادقة، انصحو إخوانكم الذين نصوا هذه الأجهزة، وحضوهم على التوبة الصادقة، وتطهير البيوت حتى لا تقع المنكرات، ولا يفسدوا الزنا، فإن عاقبة فساده عاقبة سيئة؛ يكون من آثارها عقوبات سماوية كالحقن والحجب والجفاف، وحبس الخبرات ونزع البركات؛ يعود بالناس. سن: إحدى اللواتح لوجة علفت على أحد المولات التجارية، في اللوحة يقول: ثلاثون قطعة زيد مجاناً للزواج الإسلامي ويقصد به الزواج الخالي من العرصة؛ فهل يصح هذا الإطلاق؛ كلمة "إسلامي"؟ يشجع على هذه المساعدة، وإذا كان قصده الإسلامي؛ يعني: الخالي من المنكرات وما أشبهها، فلهه يثاب على ذلك؛ لا شك أنها كله -إن شاء الله الإسلامية-؛ حتى ولو كان فيها شيء من العرصات، ومن الترحيب والاستقبال وما أشبه ذلك، لا نقول: إنها كفرة؛ بل نقول: إن معهم شيئاً من الخلل؛ فهؤلاء الذين يشجعون من لا يفعلون شيئاً من الخلل مطلقاً يثابون على ذلك. سن: العرصات بما فيها من الطبل والزير وغيرها من منكرات؛ نرجو توجيه بحكمها والمباركة؛ يعني: هل يبارك الله في زواج يبدأ بمحرم مثل هذه؟ ما تعليق فضيلتكم؟ ورد في الحديث إباحة شيء من الغناء الذي ليس فيه كذب ولا مبالغة، وكذلك إباحة ضرب الدفوف وما أشبهها؛ فقال صلى الله عليه وسلم: { أعلنوا النكاح، وإضرابوا على بالدف { الذي هو شبه المنخل إلا أنه محتوم؛ بدل ما كان المنخل مخرباً هذا الدف يجعل فيه جلد، ثم ذلك الجلد يابس، وإذا ضرب ظهر له صوت يكون فيه شيء من الفرح والطرب وما أشبه ذلك، أما المحتوم من الجهتين الذي يسمى الطبل، ومثله ما يسمى بالزير؛ فهذا لا يجوز الضرب به، لا في الأفراح والزواج ولا في غيرها. فنقول: إن على المسلمين أن يتقيدوا بالشرع؛ فلا بأس بشيء من الغناء بين النساء ترحيباً أو تحية أو نحو ذلك، وكذلك أيضاً يضرب الدف وقتاً يسيراً لإظهار الفرح ونحوه؛ أما الرجال فإن عليهم أن يتقيدوا بالشرع، والتحية والسلام، ولا بأس أن يكونوا صوفوا يعني: يستقبلون الوافدين وما أشبه ذلك، فينبهون عما لا فائدة فيه ويخالف الشرع. سن: تعاهد القبائل هنا على أن إذا حصل خلاف بين شخصين من المصلحين يقومون بإكرامه المخطئ بديح الذبايح؛ بدفع الفلوس، ثم بعد ذلك يرضي الطرفان المتخاصمان ويتم التسامح بينهما؛ فما مدى صحة هذا وما الحكم شرعاً؟ لا أصل لإكراهه على هذه الذبايح؛ بل إذا كانوا يريدون الإصلاح فإنهم يأتون إلى أحد الخصمين ويحتونه على التنازل، وإذا كان له حق فإنهم يتحملون، يقولون: أسقط من حقا نصفه ونحن نتحمل الباقي، ثم يأتون إلى الطرف الثاني ويقولون له: أسقط من حقا كذا نصفه أو ثلثه أو ثلثيه ونحن نتحمل لك الباقي، أو يدفعه لك الخصم. فإذا رأوا أنهم قد وافقوا جمعوا بينهم، وحتوهم على التسامح، وعلى أن يسلم بعضهم على بعض، ثم إذا كانوا قد تحلوا شيئاً لأجل الإصلاح، فلهم أن يجمعوا ذلك من بعضهم، أو لهم أن يأخذوا من الزكوات والصدقات، فإن من تحمل شيئاً لإصلاح ذات البين له حق في الزكاة المفروضة، وبذلك تجتمع الكلمة. سن: وإذا باس ذاك العزير؛ وافق على أن يذبح ذبحة أو أكثر، أو أن يدفع فلوياً برضاه؛ ليس مغصوباً، فما الحكم؟ لا شك أنه إذا دفعها وقال: أعطوها خصمي الذي يبني ويتعم حتى يرضى. فلا بأس بذلك؛ وأما إذا ذبحها وأراد بذلك إكرامهم وضيافتهم ولم يعتقد أن ذلك من أجل الخصومة أو نحوها، إنما أراد إكرامهم كضيوف، ففعل ذلك جائز. سن: رجل يحب الخير وأهله؛ ولكنه ابتلي بمعاصي وحاول كثيراً تركها، ولكن سرعان ما يعود إليها فما توجيهكم له ولأمثاله؟ توجيهها أن يصدق التوبة، وأن يقلع عنها إقلاصاً كلياً، وأن يقطن نفسه. فأولاً: أن يتذكر العقوبة على المعاصي ولو كانت صغيرة، فيعلم أنها محل العقوبة، وأن الله تعالى حرّمها. وثانياً: أن يستحضر في كل وقت يهيم بالمعصية أن يستحضر الحرام، وأن فعل الحرام جرأه على الله تعالى، وثالثاً: أن يتعد عن الفرائض والسلفاء الذين يزينون له الوقوع فيها. ورابعاً: أن يحاول الاستغناء بالحلل عن الحرام، فإذا كان ذلك الحرام هو -مثلاً- الزنا أو الاستمناة باليد أو نحوه فإن هذا حرام؛ ولكن قد جعل الله بدله حللاً وهو النكاح، فيحاول أن يتزوج حلالاً يعصم به نفسه، وإذا كان -مثلاً- هذا الذي يقع فيه هو شرب الدخان؛ فإن عليه أن يتبرك تركه كلياً ويعزم على تركه ولكن الله تعالى. وكمن من أناس شربوه عشرات السنين؛ أربعين سنة، أو خمسين سنة، ثم عصمهم الله تعالى وأقلعوا عنه، وتابوا توبة صادقة، وإذا كان -مثلاً- هو شرب المسكرات فإن عليه أن يتعد عن مجالسة أهلها، وعن تعاطيها، ولو كانت النفس تلذ لها أو تهواها فبذلك يعصمه الله تعالى ويحميه. وإن كان ابتلي -مثلاً- بسماع الغناء والهلو والطرب، وعرف أن ذلك تميل إليه نفسه؛ فنصحه أن يتعد عن السفهاء الذين يدعونهم إلى مثل ذلك؛ لعل الله تعالى أن يتوب عليه، وينصحه بأن يستبدل بمجالس الغناء مجالس الذكر، ومجالس القرآن؛ قراءة القرآن ونحوها، ويستصحب أشرطة القرآن التي يجد فيه بغيته، والتي يثاب على سماعها، وعلى متابعتها، وهكذا بقية المحرمات. سن: نود توجيهكم للشباب الذين ...